

إستثمار

القابضة ش.م.ع.ق.

ميثاق مجلس الإدارة



مقدمة

يعتمد مجلس إدارة شركة استثمار القابطة ميثاقاً يحدد مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمعايير هيئة قطر للأسواق المالية لحوكمة الشركات، ويهدف إلى مد أعضاء المجلس بمؤشرات تعيينهم على أداء واجباتهم، وصياغة القواعد التي يتحكم فيها المجلس في حوكمة شركة استثمار القابطة، بالإضافة إلى وضع معايير تسمح بتوطين الشفافية وتشرك المجتمع في وضع لالية عمل مجالس الإدارات بشركات المساهمة العامة.

1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تدار شركة استثمار القابطة من قبل مجلس إدارة فعال يكون مسؤولاً بشكل فردي و /أو جماعي عن إدارته بالطريقة المثلى، وبالإضافة إلى واجباته ومسؤولياته المحددة ضمن ميثاقه يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن:

- تحديد هدف شركة استثمار القابطة ورؤيتها ومهمتها واستراتيجيتها لتحقيق تطلعاتها وتعيين واستبدال الإدارة التنفيذية، تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية وضمان وجود خطط الإحلال الملائمة.
- ضمان التزام شركة استثمار القابطة بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للمجموعة واللوائح الداخلية.
- إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة، والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والتدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام والرقابة الداخلية للمجموعة. كما يجب أن يتوفر في أعضاء المجلس الإلمام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف للمجموعة.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال شركة استثمار القابطة ومكانتها في السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل شركة استثمار القابطة، وخاصة فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الأعمال، بما في ذلك الالية الخاصة بتوزيع الكفاءات والكوادر على كافة الأقسام ودوائرها بشكل علمي ومدروس.
- إجراء مراجعة دورية للترتيبات والاتفاقيات مع المدققين الخارجيين بهدف ضمان توافقها مع حجم وطبيعة عمليات شركة استثمار القابطة.
- ضمان مصداقية وملائمة البيانات المالية والسياسات المحاسبية، بما فيها تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال شركة استثمار القابطة.

- ضمان صحة إجراءات الإفصاح والتواصل مع المساهمين والمستثمرين، وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة، فيما يتعلق باستراتيجية شركة استثمار القايسة والنتائج المالية والتطورات الكبيرة.
- توفير نظام فعال للرقابة الداخلية بهدف تقييم المخاطر والتعامل معها، بالإضافة إلى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.
- إيجاد نظام يمكن من خلاله رفع المعلومات المتعلقة بالسلوكيات الخاطئة أو غير الملائمة في شركة استثمار القايسة إلى مجلس الإدارة.
- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع قضايا تضارب المصالح.
- يحرص المجلس على التأكد من قيام الإدارة التنفيذية للمجموعة بتوفير معلومات كافية وفي الوقت المناسب حول عملياتها لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بكل كفاءة وفاعلية.
- كما يشمل دور أعضاء مجلس الإدارة إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء المجلس وأعضائه.

يمكن للمجلس تفويض بعض مهامه أو تشكيل لجان تابعة له، للقيام بأنشطة معينة بالنيابة عنه، وفي هذه الحالة يجب وضع تعليمات واضحة ومكتوبة تبين نوع المهام ومتطلباتها لنيل موافقة المجلس المسبقة على عدد من النقاط المحددة. ويبقى مجلس الإدارة في جميع الأحوال مسؤولاً عن كافة المهام والسلطات والصلاحيات، حتى ولو فوض أياً منها للجان التابعة له.

2. المهام الاستثنائية لأعضاء مجلس الإدارة

- يتعهد كل عضو في مجلس الإدارة بالحرص والولاء والالتزام بالقوانين والتشريعات وسياسات المجلس واختصاصاته.
- يعمل أعضاء مجلس الإدارة في كل الأوقات على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين مع إظهار أعلى مستويات الحرص والعناية لضمان المصالح الخاصة بشركة استثمار القايسة ومساهميها
- كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة بكفاءة وفاعلية للقيام بمسؤولياتهم تجاه شركة استثمار القايسة على أكمل وجه من خلال:
- القيام بالأنشطة والأعمال بشكل نزيه وعادل يضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع قرارات المجلس
 - تكريس الوقت والجهد اللازمين لتنفيذ المسؤوليات والواجبات
 - الحرص على اتخاذ قرارات حيادية
 - اتخاذ القرارات بصورة مستقلة

- مراعاة السرية
- امتلاك معرفة عملية فيما يتعلق بالمتطلبات المؤسسية والتشريعية التي تؤثر على شركة استثمار القابطة، بما في ذلك النظام الأساسي واللوائح الداخلية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى متطلبات الهيئات التشريعية الأخرى إن وجدت.

3. صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة واسعة لإدارة شركة استثمار القابطة وشركاتها التابعة باستثناء السلطة التي احتفظ بها النظام الأساسي صراحة للجمعية العامة.

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة وكبار المدراء التنفيذيين ومنحهم الحق في التوقيع مجتمعين أو منفردين نيابة عن شركة استثمار القابطة. وهذه الصلاحيات تنشأ من خلال تفويض من قبل مجلس الإدارة أو من خلال سياسة مصادق عليها من قبل المجلس، ويرفع كبار المدراء التنفيذيين تقاريرهم مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

يزود مجلس الإدارة التنفيذية (الرئيس التنفيذي للمجموعة والرؤساء التابعين له) باستراتيجية محددة وسياسات وخطط لتحقيق أهداف شركة استثمار القابطة. كما يقيم المجلس ويطور هذه الاستراتيجية والسياسات والخطط دورياً باستعمال الدراسات والتقارير والمعلومات المعدة من قبل المدراء التنفيذيين في هذا الشأن.

يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس المجلس في حال غيابه مع الحفاظ على مهامه المكلف بها.

4. فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي

من أجل تفادي استحواذ شخص وحيد على سلطة مطلقة لاتخاذ القرارات، تتبنى شركة استثمار القابطة أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية للفصل بين دور ومسؤولية رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، للمجموعة، فلا يجوز أن يشغل شخص واحد منصبين في الوقت ذاته. ويجب أن يكون توزيع المسؤوليات بين المنصبين واضحاً كما لا يجوز أن يتمتع أي شخص في مجموعة بالسلطة المطلقة لاتخاذ القرارات تحت أي ظرف من الظروف .

5. مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة، وحصول أعضاء مجلس الإدارة على معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب.

- كما لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في اللجان التابعة للمجلس.
- تتضمن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ما يلي:
- التأكد من مناقشة المجلس لكافة القضايا الرئيسية بأسلوب فعال وبشكل دوري.
 - الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع خاص بمجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي من الأعضاء، كما يجوز لرئيس المجلس تفويض هذه المهمة لأي من أعضاء المجلس ولكنه يبقى مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ هذا الواجب بالشكل الأمثل من قبل عضو المجلس المفوض.
 - تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بفعالية في تصريف شؤون المجلس لضمان قيامه بالعمل بالشكل الذي يضمن مصلحة شركة استثمار القابضة.
 - ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
 - ضمان مشاركة الأعضاء غير التنفيذيين بفعالية والإشراف على تعزيز العلاقات البناءة بين الأعضاء.
 - ضمان إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس وأعضائه.

6. تركيبة مجلس الإدارة

يتم تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة والتشريعات الأخرى ذات الصلة، ويتألف المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين للتأكد أن قرارات المجلس لا يهيمن عليها فرد معين أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وأن يكون ثلثهم على الأقل مستقلين لاتخاذ القرار بصورة سليمة وموضوعية.

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمعرفة اللازمة لتأدية مهامهم بفعالية وكفاءة لما فيه مصلحة شركة استثمار القابضة، كما يقومون بتكريس كل الوقت والتركيز الكافيين للقيام بواجباتهم طوال مدة ولايتهم.

7. تعيين أعضاء مجلس الإدارة

يتم ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة حسب إجراءات رسمية محددة وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة وقواعد هيئة قطر للأسواق المالية.

وينتخب أعضاء مجلس الإدارة من بين المساهمين بناءً على القوانين والأحكام النافذة، ويعتمد المجلس معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات بما يراعي شروط هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الشأن.

ويجب أن تأخذ الترشيحات بالحسبان أهلية وكفاءة كل مرشح لتأدية واجباته ومسؤولياته كعضو في المجلس. كما يتوجب توافر المهارات والمعرفة والخبرات والمؤهلات التقنية والمهنية والأكاديمية.

8. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يساند مجلس الإدارة في تولي مسؤولياته وواجباته لجان مختصة تقوم بمساعدته في القيام بمهامه على أحسن وجه مختص والارتقاء بكفاءته بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية لحوكمة الشركات . تتولى كل لجنة من لجان المجلس مهمة من مهام مجلس الإدارة، وتكون مسؤولية هذه اللجان موثقة كتابياً ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة . تتمتع كل لجنة من لجان مجلس الإدارة باختصاصات محددة بما يتماشى مع ميثاق مجلس الإدارة . اللجان التابعة لمجلس الإدارة محددة كما يلي:

• لجنة الترشيحات والمكافآت للمجموعة

تشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- تحديد الأعضاء المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية والأعضاء غير التنفيذيين.
- تقييم كافة المرشحين حسب قانون الشركات التجارية ونظام هيئة قطر للأسواق المالية والحد الأدنى من المتطلبات عند الاقتضاء.
- إجراء تقييم ذاتي سنوي لتشكيلة أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء غير التنفيذيين.
- وضع سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسة منح المكافآت وتوجيهات مجلس الإدارة في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الأرباح والمخاطر المرتبطة بأنشطة شركة استثمار القابضة.
- اعتماد ومراجعة سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وضمان توافقها مع المعايير والحدود المذكورة في قانون الشركات التجارية.
- إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه بما يتفق مع سياسة مجلس الإدارة وتوفير المعلومات ذات الصلة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمجموعة.
- مراقبة إعداد وتحديث ميثاق الحوكمة للمجموعة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة.
- تزويد مجلس الإدارة بالتوصيات الضرورية والاقتراحات بشأن نطاق عمل اللجان الإدارية ذات الصلة بما فيها التوصيات الأخرى التي ترفعها الإدارة التنفيذية من خلال القنوات المناسبة.

- الإشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام والتأكد من وجود خطة إحلال للمسؤولين الرئيسيين في الإدارة التنفيذية.

• لجنة التدقيق والمخاطر

- تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بالبيانات المالية في ما يلي:
- مراجعة القضايا الهامة الخاصة بالبيانات المالية وإعداد التقارير، بما في ذلك المعاملات المعقدة أو غير الاعتيادية وفقاً للتوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية والأحكام وفقاً للمهنية وربط تأثيرها على البيانات المالية للمجموعة.
- مراجعة أحكام الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالمسؤوليات ذات الصلة بالبيانات المالية.
- مراجعة القوائم المالية للمجموعة والإيضاحات المتممة لها والنظر في دقة واكتمال المعلومات قبل الإفصاح عنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة جميع المسائل التي يفترض الإفصاح عنها، وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها أو متطلبات الجهات الرقابية، مع الإدارة ومدققي الحسابات الخارجيين.
- مراجعة نتائج التدقيق والمراجعة المرحلية مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين، والتأكد من اكتمالها وانسجامها وتوافقها مع أفضل معايير المحاسبة الدولية قبل رفعها للجهات الرقابية.
- التعاون مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين لمراجعة الغرامات التي تفرضها الجهات الرقابية و/أو غيرها من الهيئات.
- فهم كيفية تطور إدارة المعلومات المالية المرحلية، وطبيعة ومدى مشاركة المدقق الداخلي والخارجي.
- النظر مع المدققين الداخليين أو الخارجيين في أي عملية تزوير، وأعمال غير مشروعة أو قصور في الرقابة الداخلية أو في مجالات أخرى مماثلة.
- مراجعة المسائل القانونية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية للمجموعة.
- مراجعة السياسات وإجراءات المالية والمحاسبية للمجموعة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- مراجعة تعاملات شركة استثمار القابضة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.

تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بالرقابة الداخلية في ما يلي:

- فهم نطاق مراجعة المدققين الداخليين والخارجيين على التقارير المالية والحصول على تقارير عن النتائج والتوصيات الهامة، بالإضافة إلى ردود الإدارات.

- الحصول على تفسير من الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين على ما إذا كانت الضوابط المالية والتشغيلية للمجموعة تعمل بشكل ملائم وفعال.
- النظر في كيفية إدارة أمن أنظمة الكمبيوتر والتطبيقات، وخطط الطوارئ لمعالجة المعلومات المالية في حال انهيار الأنظمة.

- تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي في ما يلي:
 - تعيين وإقالة التدقيق الداخلي للمجموعة.
 - مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي.
 - التأكد من عدم وجود قيود أو تحديد غير مبرر على عمل التدقيق الداخلي للمجموعة، فضلا عن صلاحية وصول التدقيق الداخلي لسجلات شركة استثمار القبضة والوثائق والأفراد عند الاقتضاء في أداء مهامهم.
 - مراجعة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال مع معايير معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وغيرها من المعايير الدولية المعمول بها وأفضل الممارسات.
 - مراجعة نتائج المراجعة الداخلية دوريا والاجتماع مع المدققين الداخليين للمجموعة لمناقشة الأمور التي ترى لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة أو المدقق الداخلي مناقشتها بشكل منفرد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة لقضايا محددة وضمان تنفيذها السليم ومنع تكرارها وتقديم تقرير عن نتائج مراجعة اللجنة لمجلس الإدارة على أساس منتظم.
 - التأكد من أن الإدارة تستجيب لتوصيات المدققين الداخليين وأن جميع المعلومات والسجلات وغيرها من المتطلبات التي يسعى المدققين الداخليين للحصول عليها والضرورية لأداء مهامهم تكون متاحة لهم من قبل الإدارة بدون أية صعوبات.

- تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بالتدقيق الخارجي في ما يلي:
 - مراجعة نطاق التدقيق المقترح من قبل المدققين الخارجيين، بما في ذلك التنسيق بين جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي.
 - التأكد من الاستجابة السريعة من قبل مجلس الإدارة للاستفسارات والمواضيع الواردة في رسائل المدققين الخارجيين وتقاريرهم.
 - تقييم أداء المدققين الخارجيين.
 - رفع توصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدققين الخارجيين وبشأن مكافآتهم.

- الاجتماع على نحو منفصل بالمدققين الخارجيين في شركة استثمار القابضة بشكل دوري لمناقشة كافة الأمور التي ترى اللجنة أهمية مناقشتها بسرية تامة، إضافة إلى رد الإدارة التنفيذية على التقارير المرفوعة من قبلهم.

- تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بالمخاطر في ما يلي:
- الإشراف على البرامج التدريبية الخاصة بإدارة المخاطر التي تعدها شركة استثمار القابضة والترشيح لها.
 - وضع ومراجعة سياسات شركة استثمار القابضة بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذها في الاعتبار أعمال الشركة، ومتغيرات السوق والتوجهات الاستثمارية والتوسعية للشركة.
 - إعداد التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالشركة ورفعها للمجلس -في الوقت الذي يحدده- متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
 - ضمان فعالية إطار الرقابة على المخاطر والإشراف على نتائج التقييم.
 - تقييم إجراءات الإشراف على وحدات شركة استثمار القابضة في تحديد المخاطر، ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، بالإضافة إلى خطط العمل المنفذة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر.
 - تقييم وتوصية مجلس الإدارة بهيكل وكفاية برنامج التأمين للمجموعة مع الأخذ بعين الاعتبار أعمال شركة استثمار القابضة والمخاطر القابلة للتأمين المرتبطة بأعمالها.
 - تتمثل مسؤوليات لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة المتعلقة بمسؤوليات رفع التقارير والمسؤوليات الأخرى في ما يلي:
 - رفع التقارير المتعلقة بنشاط اللجنة ونتائج المراجعة من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى مجلس الإدارة دورياً.
 - مراجعة أي تقارير أخرى عن قضايا شركة استثمار القابضة التي تتصل بلجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة.

- بالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة بتولي مسؤوليات أخرى وتشمل ما يلي:
- راجعة وتقييم كفاءة لائحة عمل اللجنة وميثاق التدقيق والمخاطر، بالإضافة إلى طلب موافقة من المجلس في حال حصول أي تغييرات إن وجدة، ونشر التعديلات حسب المتطلبات التنظيمية.
 - يمكن الحصول على استشارات خارجية مستقلة لمساعدة اللجنة على تولي مسؤولياتها.
 - تقييم المدققين الخارجيين والتحقق من استقلاليتهم.
 - تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للشركة.

9. أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي هو العضو الذي لا يضطلع بأي مهام تنفيذية داخل شركة استثمار القابطة كما لا يشغل أي وظيفة في أي لجنة من لجان أو جزئي لديها، وليس عضواً في أي لجنة من لجان المجلس التي ترتبط أعمالها بمهام تنفيذية في شركة استثمار القابطة، كما لا يتلقى أي مكافآت أو رواتب شهرية أو سنوية من شركة استثمار القابطة باستثناء تلك التي يحصل عليها بصفته عضواً في المجلس. تتضمن واجبات الأعضاء غير التنفيذيين ولا تقتصر على ما يلي:

- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وإبداء الآراء المستقلة حول القضايا الاستراتيجية والسياسات الداخلية للمجموعة والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الرئيسية ومعايير العمل والأنشطة.
- ضمان إعطاء الأولوية لمصلحة شركة استثمار القابطة والمساهمين في حال تضارب المصالح.
- المشاركة في لجنة التدقيق والمخاطر للمجموعة.
- مراقبة أداء شركة استثمار القابطة لتحقيق الأهداف المتفق عليها وتقييم تقارير الأداء بما فيها التقارير السنوية ونصف وربع السنوية.
- تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بحوكمة شركة استثمار القابطة لضمان تطبيقها بالشكل الأمثل.
- إتاحة المجال للمجلس ولجانه المختلفة للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم واختصاصاتهم المتنوعة ومؤهلاتهم من خلال تواجدهم المستمر في اجتماعات المجلس ومشاركتهم الفعالة في الجمعية العامة للمجموعة وتفهمهم لآراء المساهمين.

10. عضو مجلس الإدارة المستقل

عضو مجلس الإدارة المستقل هو العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة ولا تربطه صلة بأي أعمال أو علاقات قد تؤثر بوضوح على قراره المستقبلي، وليس لديه تضارب فعلي أو محتمل للمصالح .

11. تقييم أعضاء مجلس الإدارة

يرى مجلس الإدارة أن عملية تقييم أعضاء المجلس تؤدي إلى تقوية علاقة العمل بين أعضاء المجلس وزيادة الكفاءة في استخدام الوقت خلال اجتماع مجلس الإدارة، وزيادة فعاليته كجهة حاكمة .

للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يقومون بعملهم ودورهم ومسؤولياتهم على نحو فعال، فإن مجلس الإدارة يقوم بإجراء عملية تقييم سنوي يساعد في السماح لمجلس الإدارة بإثبات مسؤوليته عن قراراته وعمليات شركة استثمار القابطة من خلال تقييم كامل أعضاء المجلس . كما يتم طلب إكمال التقييم الذاتي من جميع أعضاء مجلس الإدارة والإشارة إلى أي مدى يقبل أدائه الفردي بوصفه عضو في مجلس الإدارة من خلال التقييم الذاتي لأعضاء المجلس . تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت الشروع في عملية تقييم لجان مجلس الإدارة على أساس سنوي . يتم عرض نتائج التقييم على مجلس الإدارة بغرض تقييم النتائج ووضع التوصيات اللازمة لتعزيز الشفافية وتطوير الأداء لما في ذلك من مصلحة عليا للمجموعة.

12. اجتماعات مجلس الإدارة

يعقد المجلس اجتماعاته بشكل دوري للتأكد من قيامه بأداء واجباته على أكمل وجه، ويجتمع المجلس ست مرات على الأقل سنويا . يجتمع مجلس الإدارة عند توجيه الدعوة من قبل رئيسه لانعقاد وفقا للنظام الأساسي للمجموعة، ويتأكد رئيس المجلس من استلام جميع الأعضاء جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة وتقارير لجان مجلس الإدارة ومعلومات مكتوبة وكافية عن خلفية موضوعات الاجتماع قبل انعقاده بأسبوع على الأقل، مع الإشارة إلى إمكانية إضافة بنود أخرى إلى جدول الأعمال . يوضح النظام الأساسي للمجموعة إجراءات الحضور والتصويت وشروط اجتماع مجلس الإدارة.

13. أمين سر المجلس

يعين المجلس أمين سر تشمل مسؤولياته تسجيل جميع محاضر الاجتماعات وحفظها، بالإضافة إلى الكتب والتقارير التي تقدم من/ وإلى المجلس وتوجيهه من رئيس المجلس يكون أمين السر مسؤولا عن ضمان سهولة الوصول إلى البيانات والتنسيق بين أعضاء المجلس وأصحاب الحقوق في شركة استثمار القابطة بمن فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية والموظفين. ومن مسؤوليات أمين السر أيضا الحرص على ضمان سهولة اطلاع أعضاء المجلس على جميع محاضر الاجتماعات والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بشركة استثمار القابطة وفي الوقت المناسب.

14. تضارب المصالح

تتبنى شركة استثمار القابطة سياسة داخلية خاصة بتعاملات الأطراف ذات العلاقة والتعاملات للحسابات الشخصية بالإضافة إلى القواعد الخاصة بالمناقصات وعمليات الإسناد الخارجي .
ولا يجوز السماح بالدخول في أي تعامل تجاري مع الجهات ذات العلاقة إلا بعد التأكد من الالتزام التام بأحكام القانون رقم (11) المتعلق بإصدار قانون الشركات التجارية في هذا الشأن، حيث تتضمن هذه القواعد مبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح لسنة 2015 بالإضافة إلى موافقة أغلبية المساهمين على الصفقة مع الجهة ذات العلاقة دون مشاركة هذه الجهة في التصويت.
يجب على كافة موظفين شركة استثمار القابطة الإفصاح بشكل دوري على أي مصالح شخصية والتعامل في أسهم شركة استثمار القابطة، بما في ذلك الأطراف التي لديها علاقة مع شركة استثمار القابطة .
بناء على أحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، المادة 109، لا يسمح لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم، من الدرجة الأولى أو شركاتهم المسيطرين عليها المشاركة في أي مناقصة أو عقد تكون شركة استثمار القابطة طرفاً فيه.